الثاني: قطاع محايد، وهو من القوى التي تملك المعلومات الكافية عن القضية وتخشى الاتهام باللاسامية والضغوط الصهيونية.

الثالث: قطاع يجب النضال ضده، وهو الفئات الصهيونية، والمتصهينة او المرتبطة بها، خاصة في الاوساط الاعلامية.

وبطبيعة الحال، فان التعريف بهذه القطاعات وكيفية التأثير فيها يخدم القضية الاعلامية في غرب اوروبا عموماً. ويجدر التنوية الى انه ليس من الواجب احتضان، او النفور من، اي رأي مساند، او معارض، للموقف الفلسطيني. فالمهم تصنيف القوى المؤيدة والمساندة، والمحايدة، والمعارضة، سياسياً واجتماعياً، للموقف، على خلفية المواقف التي تدفعها في اتجاه، او في آخر. وعلى العمل الدبلوماسي والدعائي الهادف الاتجاه نحو القوى التي تحمل في طياتها بذور المستقبل وهويته؛ وهذا يعني الاتجاه نحو القوى التي قد تقود الى التأثير في مجريات القضية. ولعل اكبر خدمة يمكن ان تقدم الى المنطق الفلسطيني الاعلامي والسياسي تكمن في وحدة الصفوف الفلسطينية، ومتابعة التحرك بالسبل كافة للتأثير الموحد مع القوى العربية لدفع الموقف الاوروبي الى جانب القضية الفلسطينية بشكل مبدئي وثابت.

ومن المهم، ايضاً، ان يتحدث الطرف العربي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي عن الدور المتميز الذي تلعبه الدولتان العظميان في سياق الصراع، من حيث انهما تشكلان مصدر الدعم الاساسي، السياسي والعسكري، للاطراف المعنية بالصراع. والبعض يروج لمقولة مفادها ضعف تأثير اطراف دولية اخرى في العمل على ايجاد تسوية عادلة للصراع تكفل بلوغ الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، ولكن المرء لا يستطيع ان يغفل اهمية الدور الاوروبي بأي حال. ولا شك في ان تحقيق منجزات عربية على الساحة الاوروبية الاقليمية أمر له ما بعده في مستقبل الصراع. وواضح ان تحقيق تقدم في السياسة الاوروبية ـ الفلسطينية له اكثر من مسلك ووسيلة، بعضها يقع على الساحة العربية، مثل التماسك العربي والاقليمي والتوافق على مفهوم مشترك للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، وبعضها يخص الساحة الفلسطينية ذاتها، مثل الوحدة الوطنية الفلسطينية، وبعضها ذو طابع فلسطيني ـ عربي، يتمثل في استغلال مجموعة المصالح العربية ـ الاوروبية المشتركة وتنمية الجهد الاعلامي والدعائي للقضية في اوروبا، والتصدي للميراث الدعائي التاريخي للصهيونية على الساحة الاوروبية.

ومن المطمئن ان درجة التفاعل العربي ـ الاوروبي خلال السنوات الاخيرة بلغت الحد الذي يمكن استغلاله، عربياً، لتحقيق أهداف سياسية طموحة؛ وهذا يحتاج، بالطبع، الى رغبة عربية في تحقيق هذه الاهداف وقدرة على استغلال حجم التعامل الاقتصادي، والمالي، والثقافي، المشترك، من أجل اكتساب الدور الاوروبي وموقف دول المجموعة الاوروبية، بشكل ثابت، خلف الحقوق الفلسطينية.

المطالب العربية والمواقف الاوروبية

وضع المراقبون لتحركات السياسة الاقليمية الاوروبية عدداً من الاحتمالات لمستقبل هذه السياسة على الساحة الدولية. والاحتمال الأرجح، لدى المراقبين هؤلاء، هو ان اوروبا الغربية، من خلال سياستها الاقليمية التي تسهر عليها المجموعة الاوروبية، سوف تباشر دوراً اقليمياً في محيط الدول والمجموعات الدولية المتاخمة لحدودها. وتشمل هذه الدائرة ثلاث مناطق أساسية، هي افريقيا في جنوب الصحراء، واوروبا الشرقية ثم ساحل البحر المتوسط فيما يسمى (السياسة المتوسطية)،